الصحة بالذكر مما لا وجه له لانه توهم من عدم كون الالهام سببا للمعرفة بصحة الشيء كونه
سببا لفساد الشيء او بمعرفة الشيء النفي والمطلوب ان الالهام ليس سببا للمعرفة مطلقا سواء
كان بصحة الشيء او بفساده اجيب بان الصحة بمعنى الثبوت اذ كثيرا ما يستعمل فيه
كما في قولهم صح عند الناس انه كذا اي ثبت عندهم وان لم يعرفوا انه حق لمن اي ثبت واللام في الشيء
عوض عن المضاف اليه فيكون معنى الالهام ليس من اسباب المعرفة بصحة الشيء ان الا الهام
ليس من اسباب معرفة ثبوت شيء من الاحكام سواء كان حكما بالصحة او بالفساد
وكفى لا حاجة الى زيادة الصحة لفهم العموم من اطلاق المعرفة مع انه يوهم الصحة بمقابلة
الفساد ومعنى الثبوت يوهم مقابلة الانتفاء ثم الظاهر انه اراد ان الالهام ليس سببا لحصول
اي بالالهام العلم لعامة الخلق ويصلح للالزام على الغير معطوف على لحصول اي ليس سببا يصلح
للالزام على الغير قوله ثم الظاهر جواب ما يقال لا م ان الالهام ليس سببا للعلم فانه قد يحصل
به العلم لبعض افراد البشر كالاولياء فيكون حصر اسباب العلم في الثلثة المذكورة باطلا
فاجاب عنه بقوله ثم الظاهر انه اراد به حاصله ان يقال لم يرد المص بقوله ان الالهام
ليس سببا للعلم اصلا حتى يرد ما ذكرتم بل اراد به ليس سببا للعلم بالنسبة الى عامة الخلق
فلا يرد ما ذكرتم والاولى ان لم يرد انه ليس سببا يحصل به العلم لعامة الخلق فلا شك انه
يحصل به العلم وقد ورد به اي بالالهام الخبر وحكي عن كثير من السلف كالالهام لابراهيم عليه السلام
بذبح اسمعيل عليه السلام واما خبر الواحد العدل وتقليد المجتهد معنى التقليد قبول قول الغير بلا
دليل فقد يفيدان الظن والاعتقاد الجازم الذي يقبل الزوال بتشكيك المشكك
فكانه اراد ما لا يشملها اي الظن والاعتقاد الجازم الذي يقبل الزوال والا اي وان لم يرد
بالعلم ما لا يشملها فلا وجه لحصر الاسباب في الثلثة ثم قوله خبر الواحد جواب ما يقال وهو
ان يقال ان حصر اسباب العلم في الثلثة ممنوع فان الخبر الواحد العدل وتقليد المجتهد وهو
الذي امكنه ان يستخرج من القرآن والحديث مسائل فقهية كابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف
والامام محمد والشافعي ومالك وزفر وغير ذلك من المجتهدين رحمهم الله يفيدان العلم مع انهما
ليسا من الاسباب السابقة فاجاب عنه بقوله اما خبر الواحد العدل الخ حاصله انهما يفيدان

الظن

الظن والاعتقاد الجازم الثابت للواقع فلا يكون الظن والاعتقاد المذكور علما عندهم فلا يرد ما ذكرتم من النقض
مطلب العالم
المذكور والعالم اسم للقدر المشترك بين اجناس ذوي العلم عالم الانس والملك والجن القدر المشترك عبارة
عن المفهوم الكلي الذي ذكره الشارح بقوله سوى الله تعالى او اجناس ما يعلم به الصانع فيصح اطلاقه على كل واحد
منها وعلى مجموعها وقيل اسم لمجموع ذوي العلم او لمجموع ما يعلم به الصانع والحاصل ان العالم باعتبار المعنى الاول
كلي وباعتبار المعنى الثاني كل وهو قديم وقيل اسم لمجموع ذوي العلم اجزاء اعلم انه لما ذكر اسباب العلم ذكر بعده ما هو المقصود
من ذكر تلك الاسباب وهو العلم بحدوث العالم وهو اصل في جميع العلوم الاسلامية وقانون الحجج الالهية لانه
اذا لم يكن محدثا لكان قديما فلزم ان لا يكون متناهيا فلا فايدة لوعد ووعيد وارسال الرسل والبيانية
لعدم القسمة والفناء وللزم تكذيب الانبياء فلزم الكفر ولا يثبت شيء من الشرايع والاسلام بدون ذلك واعلم ان
الحكم بحسب القسمة العقلية اما ان يكون بحدوث الذات والصفات معا او قدم الذات والصفات معا او
قدم الذات وحدوث الصفات او عكس لكن القسم الرابع مما لا يقول به عاقل واما القسم الاول وهو ان يكون
حدوث الذات والصفات معا وهو قول جمهور المسلمين واليهود والنصارى واما القسم الثاني وهو ان يكون قدم
الذات والصفات معا وهو قول ارسطو ليس ومن اهل الاسلام فهو قول ابي علي وابي النصر الفارابي وزعم هو
ان السموات قديمة بذواتها وصفاتها كالشكل والمقدار وغير ذلك سوى الاوضاع والحركات الجزئيات فان
كل معينة مسبوقة باخرى وكل وضع معين مسبوق بآخر الا لانهاية له فيكون الاوضاع قديمة بنوعها حادثة
بشخصها وكذا الحركات واما القسم الثالث فهو ان الاجسام قديمة بالذات حادثة بالصفات فهو قول
الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطو بازمان ثم اختلف هولاء في تلك الذوات التي هي اصل الاجسام فرقة
زعموا انها جسم وفرقة زعموا انها ليست بجسم ولا جسمانية والفرقة الاولى اختلفوا في ذلك الجسم وقيل كان
جوهرا فذابت للنظر البارى لها وصارت ماء وقيل ذلك الاصل ارضا فحصل الماء من تلطيفه والهواء من
تلطيف الماء والنار من تلطيف الهواء وقيل كان ذلك الاصل هواء لتوسطه بين اللطيف والكثيف وسهولة
قبول الاشكال فحصل النار من تلطيفه والماء والارض من تكثيفه وقيل كان نارا لفضل لطافتها وقوام المركبات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)